



غرفة الشرقية
ASHARQIA CHAMBER

إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة "أثر الاقتصاد الموازي على الاقتصاد النظامي" وقد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

قطاع تطوير الأعمال

مركز الاستثمار والدراسات

أكتوبر 2023م

إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
3	مقدمة:
4	المحور الأول: ملامح الاقتصاد الموازي
10	المحور الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد الموازي
17	المحور الثالث: واقع الاقتصاد الموازي في المملكة العربية السعودية
24	أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات المختصة والجهات المعنية في المملكة العربية السعودية. وقد أعدت هذه الدراسة بالتعاون مع غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، ونسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات لاضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.
26	النتائج:
28	التوصيات:
28	المراجع:

مقدمة

في إطار التقدم الاقتصادي والاجتماعي المستمر في المملكة العربية السعودية، يظهر اهتمام متزايد بفهم ودراسة الظاهرة المتعلقة بالاقتصاد الموازي، ويشير المصطلح إلى الأنشطة الاقتصادية التي تتم خارج الهيكل الرسمي والمراقبة الحكومية، وهناك العديد من الأمثلة على هذه الأنشطة فهناك أنشطة مشروعة، ولكنها غير مسجلة رسمياً، كاستخدام الأفراد لسياراتهم الخاصة كسيارة أجرة والعمل المتزلي. وهناك أيضاً أنشطة غير قانونية، مثل التهريب الضريبي وغسيل الأموال، والتستر التجاري، وغيرها.

ويعد ارتفاع التحويلات الأجنبية في المملكة أحد أهم أسباب نمو الاقتصاد الموازي في المملكة، إذ بلغت 145.6 مليار ريال في عام 2022 بنسبة تراجع 2.5% عن عام 2021م لتمثل 8.8% من الناتج المحلي للقطاع الخاص غير النفط لعام 2022م، حيث إنها تمثل تسرباً كبيراً للموارد المالية من الاقتصاد السعودي، مما يؤثر سلباً على عملية التنمية الاقتصادية الشاملة وتحقيق رؤية المملكة 2030. وفي سبيل الحد من ظاهرة الاقتصاد الموازي في المملكة، فقد أطلقت الحكومة المبادرات والبرامج الوطنية بالإضافة للعديد من الإجراءات والآليات، ومن أبرزها مشروع "فاتورة" منظومة الفوترة الإلكترونية والتي تتكون من مرحلتين الأولى في عام 2021م والثانية في عام 2023م، كأحد

برامج مصلحة الزكاة والضرائب والجمارك. بهدف دعم جهود الجهات الحكومية لمكافحة التستر التجاري. وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن. وتسعى غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة مفيدة ومعمقة ودقيقة، إلا أنه لا يُقصد من أي إقرارات أو تعليقات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني.

الموازي ودمجه في الاقتصاد النظامي، فقد تم إعداد هذه الورقة لإلقاء الضوء على أثر الاقتصاد الموازي على الاقتصاد النظامي، وذلك من خلال ثلاثة محاور رئيسية وهي: المحور الأول "ملاحم الاقتصاد الموازي"، يستعرض مفهوم الاقتصاد الموازي، أهم خصائصه، وأنواعه، وأوجه التشابه والاختلاف بينه وبين الاقتصاد النظامي. والمحور الثاني: "الأثار الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد الموازي"، يتناول مختلف الأثار الاقتصادية والاجتماعية التي تترتب على نمو واتساع أنشطة الاقتصاد الموازي، بالإضافة إلى التمييز بين الأثار الكلية والجزئية من جهة، ومن جهة أخرى التمييز بين الأثار السلبية والايجابية المباشرة للاقتصاد الموازي. المحور الثالث: "واقع الاقتصاد الموازي في المملكة العربية السعودية"، يبرز هذا المحور أهم أسباب انتشاره في المملكة العربية السعودية وأبرزها: البطالة، وتزايد حجم العمالة الأجنبية، بالإضافة إلى تحويلات العاملين للخارج، وحجم المنشآت، إلى جانب وجود أسباب أخرى، بالإضافة إلى تقدير حجم الاقتصاد الموازي في المملكة. والمحور الرابع: "استراتيجية مقترحة للحد من ظاهرة الاقتصاد الموازي في المملكة"، يقدم هذا المحور بعض الآليات المقترحة للحد من ظاهرة الاقتصاد الموازي وأبرز محاورها: البعد التنظيمي، والسياسات الاقتصادية، والسياسة الضريبية، البنية التحتية الرقمية والشمول المالي، والتمويل، ومكافحة الأنشطة غير المشروعة.

ثم نستعرض أبرز النتائج التي توصلت إليها الورقة مع مجموعة من التوصيات المقترحة للحد من ظاهرة الاقتصاد الموازي ومحاولة تقليص حجمه وضمه للاقتصاد النظامي بالمملكة العربية السعودية.

المحور الأول ملامح الاقتصاد الموازي

أولاً: مفهوم الاقتصاد الموازي

تعددت الدراسات حول الاقتصاد الموازي، ولا يوجد تعريف محدد له، ومن المسميات الشائعة هي الاقتصاد غير الرسمي، الاقتصاد الخفي، الاقتصاد الأرضي، الاقتصاد المغمور، الاقتصاد الأسود، الاقتصاد الظلي، الاقتصاد المموه، الاقتصاد الثاني، الاقتصاد السفلي، الاقتصاد غير المسجل، اقتصاد الباب الخلفي، الاقتصاد المقابل، ويتم مناقشة بعض التعاريف المقدمة خلال المحور الأول.

■ تعريف الاقتصاد الموازي:

تعددت المفاهيم لتعريف الاقتصاد الموازي، ولكن يمكن تقسيم هذه التعاريف في مجموعتين، المجموعة الأولى تنظر إلى الاقتصاد الموازي من منظور الحسابات الوطنية، والمجموعة الثانية تنظر إلى هذا الاقتصاد من منظور التهرب الضريبي¹. إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، الدراسة كاملة ومحددة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، المجموعة الأولى: يتمثل الاقتصاد الموازي طبقاً لهذه التعريفات في مجموعة من الأنشطة غير المسجلة ضمن نطاق الحسابات الوطنية، وتشمل الإنتاج غير المعلن في قطاعات عديدة منها: الزراعة، الصناعة، التشييد والبناء، النقل والمواصلات، التجارة الداخلية... الخ. الدراسة ويحق للفرقة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

- تعريف (Gutmann) (1977) و (Feige) (1979): وقد عرفا الاقتصاد الموازي بأنه «النتاج القومي غير المحسوب، أو ذلك الجزء من الناتج القومي الإجمالي الذي كان يجب أن يدخل في حسابات الناتج القومي الإجمالي، ولكنه لسبب أو لآخر لم يدخل هذه الحسابات»².
- تعريف (Friedrich Schneider) (1986): يعرفه بأنه «عبارة عن كافة الأنشطة الاقتصادية التي تمارس بعيداً عن رقابة الدولة، ولا تكون مسجلة لدى السلطات الرسمية وبالتالي لا تخضع للضرائب»³.
- تعريف (Smith) (1994): يعرفه بأنه «عبارة عن عمليات إنتاج السلع أو تقديم الخدمات - سواء كانت قانونية أو غير قانونية- والتي لم تدخل في الإحصائيات الرسمية للدولة»⁴.
- تعريف (Bhattacharyya) (1999): يعرفه بأنه «عبارة عن الدخل القومي غير المسجل والذي يمكن حسابه عن طريق الفرق بين الدخل القومي المقدر- بالأخذ في الاعتبار عدد مرات تداول العملة - وبين الدخل القومي المسجل رسمياً»⁵.

¹ صفوت عبد السلام: الاقتصاد السري (دراسة في آليات الاقتصاد الخفي وطرق علاجه)، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2002، ص: 8.

² نسرين عبد الحميد: الاقتصاد الخفي، دار الوفاء لدينا للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2008، ص: 27.

³ كريم جرهر: القطاع غير الرسمي في مصر وكيفية دمج أنشطته المشروعة في النشاط الاقتصادي الرسمي، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2005، ص: 12.

⁴ نفس المرجع، ص: 13.

⁵ نفس المرجع، نفس الصفحة.

- تعريف (Ingemar Hansson): يعرفه بأنه «مجموعة الأنشطة الاقتصادية التي لا تدخل في إطار الحسابات الوطنية والتي تنقسم إلى أنشطة اقتصادية تتولد عنها دخول يجب أن تخضع للضرائب، وأنشطة اقتصادية ذاتية»¹.
 - تعريف مكتب الإحصاءات الرسمية في المملكة المتحدة (O.S.C): يعرفه بأنه «الأنشطة التي يتولد عنها عناصر الدخل، لا يمكن قياسها من مصادر الإحصائيات الرسمية والمنوط بها عادة وضع مقاييس الدخل الوطني والنتائج الوطني»².
- المجموعة الثانية: يتمثل الاقتصاد الموازي في الدخل التي لا يتم الكشف عنها للسلطات الضريبية، والتي قد تدخل أو لا تدخل ضمن حسابات الدخل الوطني، وهو ما يتوقف على طبيعة مصادر هذه الدخل، والتي تتسم جميعاً بمحاولة التهرب من الضريبة.

- إخلاء مسئولية
تعريف صندوق النقد الدولي (IMF): عرف الاقتصاد الموازي بأنه «لا يشمل الأنشطة غير المشروعة فقط، أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية لراحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات بل يشمل أيضاً أشكال الدخل التي لا يبلغ بها والمحصلة من إنتاج السلع والخدمات المشروعة، سواء من المتاح من الحسابات الرسمية والبيانات الدولية، بل تعد هذه الدراسة توثيقاً من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، ويشمل أخذ المشروعات المالية والتجارية وغيرها من العمليات والمعاملات التي تخضع التي تتم بنظام المقايضة ومن ثم فإنه يشمل جميع الأنشطة التجارية التي تخضع للضريبة بشكل عام، إذا ما بلغ بها للسلطات الضريبية»³ نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق
- تعريف (Vito. Tanzi): هو «مجموع الدخل المكتسبة غير المبلغة للسلطات الضريبية، أو مجموع الدخل المضمنة في الأنشطة التي تكون شكلها كالمعروف، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناء على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحث الغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفاً دون إشعار مسبق»⁴.
- تعريف (Acharya) (1985): يعرفه بأنه «عبارة عن كافة الدخل التي كان من المفروض أن تخضع للضريبة لكنها غير معروفة لدى السلطات الضريبية، كما يشمل تقديرات الدخل والإنتاج الذي يتم بعيداً عن السوق الرسمية، ويشمل أيضاً كافة الدخل غير المسجلة وكافة الأنشطة التي تمارس بعيداً عن أعين الجهات الرقابية في الدولة»⁵.

- تعريف (INGOWALTER) (1986): يعرفه بأنه «ذلك القطاع الذي يتكون من معاملات تخلق قيمة، ولكن تمارس بنية الهروب من شيء ما كالضرائب واللوائح الحكومية ... وغيرها»⁶.
- تعريف منظمة العمل الدولية (ILO): تم تبني تعريف الاقتصاد الموازي عام 1972م وعرفته بأنه «مجموع النشاطات الصغيرة المستقلة بواسطة عمال مأجورين أو غير مأجورين، والتي تمارس خاصة بمستوى تنظمي وتكنولوجي ضعيف، ويكمن هدفها في توفير مناصب شغل ودخول لأولئك الذين يعملون بها، وكما أن هذه النشاطات تمارس بدون الموافقة الرسمية للسلطات ولا تخضع لمراقبة الآليات الإدارية المكلفة

1 علي بودلال: تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر (مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان-الجزائر، 2007، ص: 36.

2 نفس المرجع، نفس الصفحة.

3 أروى عبد الرؤوف: الاقتصاد الخفي: أسبابه وآثاره (تقدير اقتصادي إسلامي)، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة اليرموك، الأردن، 2009، ص: 12.

4 علي بودلال: مرجع سبق ذكره، ص: 35.

5 كريم جوهر: مرجع سابق، ص: 12.

6 علي بودلال: مرجع سبق ذكره، ص: 36.

يفرض احترام التشريعات في مجال الضرائب، والأجور الدنيا والادوات المشابهة الأخرى المتعلقة بالقضايا الضريبية وظروف العمل".¹

■ خصائص الاقتصاد الموازي:

وضعت منظمة العمل الدولية مجموعة من الخصائص للاقتصاد الموازي:²

- انخفاض الدخل نتيجة قلة العوائد من أنشطة الاقتصاد الموازي وبالتالي لا تفرض عليها ضرائب.
- انعدام توافر الأمان الوظيفي وذلك لاحتمال التعرض للطرد في أي وقت.
- هناك تمييز في الأجور بين الأطفال والنساء والشباب.
- إخلاء مسؤولية طول ساعات العمل بسبب انخفاض الدخل والاعتماد على الأعمال كثيفة اليد العاملة.
- قلة الانضمام إلى الضمان الاجتماعي أو عدمه، فالعاملون لا يتمتعون بالتأمين الصحي ولا يستفيدون من المتاح من الخدمات الرسمية السعودية والخدمات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي منح التقاعد أو التأمين على الأمراض أو البطالة.
- أخذ المشور المالي والقانونية وغيرها من المخصصين وخبراء في هذا الشأن، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة مستوى التدريب منخفض. لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق انعدام السلامة المهنية بسبب ظروف وشروط العمل. ائمة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة أساليب الإنتاج كثيفة العمالة. ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناء على الدراسة أو أية حسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه المهارات المكتسبة غالباً ما تكون خارج التعليم الرسمي.
- قلة أو عدم التمتع بالحصول على المنافع العامة والخدمات مثل القروض والمعلومات التجارية والتدريب.³

كما توجد بعض الخصائص الأخرى المميزة للاقتصاد الموازي والتي تشمل ما يلي:⁴

- يتضمن أكثر أشكال التبادل قديماً كالمقايضة وأكثرها حداثة كالتجارة الإلكترونية.
- يضم شرائح متعددة سواء من حيث العمر، الحالة الاجتماعية، الحالة التعليمية، ويتواجد في كل من الدول المتقدمة والدول النامية.
- لا يخضع للرقابة الحكومية، لا تعترف باللوائح الصادرة (لا يوجد ترخيص لمزاولة هذا النشاط، لا يلتزم برسوم قانونية، لا يخضع لقوانين العمل، لا يوجد ضمان اجتماعي، لا يمكسك دفاتر نظامية لا تدخل مدخلاته ومخرجاته في الحسابات القومية) أي يتهرب من كافة الاستحقاقات المترتبة عليه اتجاه الدولة،

¹ عقبة نصيرة، مجولين دهينة: الاقتصاد غير الرسمي في القطاع المصرفي الجزائري (الأثار وطرق المواجهة)، ملتقى الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، (الأثار وسبل الترويض)، المركز الجامعي "مولاي الطاهر" سعيدة، الجزائر، 20-21 نوفمبر 2007، ص 2.
² مجد ميخائيل: اقتصاد الظل في سورية وآليات علاجه دراسة تحليلية مقارنة لتجارب تاريخية، كلية الاقتصاد جامعة دمشق، ٢ مايو ٢٠١٥، ص 16-17.

³ Elizabeth Stuart, Emma Samman and Abigail Hunt, 'Informal is the new normal improving the lives of workers at risk of being left behind', January 2018 working paper 530. P.14.

⁴ عاطف وليم: الاقتصاد الظلي (المفاهيم - المكونات - الأسباب - الأثر على الموازنة العامة)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص: 15.

لذلك يعتمد السرية في عمله أي بعيداً عن الرقابة، تتصف أسواقه بقلّة التنظيم والمنافسة الشديدة، ويستمد وجوده من عيوب ثغرات القطاع الرسمي.

■ أوجه التشابه والاختلاف بين القطاعين النظامي والموازي:

تستند المقارنة بين القطاعين على مجموعة من المحدد مثل الهدف الرئيسي لكل قطاع، تنظيم السوق، هيكله السوق، التكنولوجيا كما هو موضح في جدول رقم (1).

جدول (1): أكبر المناطق الصناعية في العالم

البيان	القطاع النظامي	القطاع الموازي
الهدف الرئيسي إخلاء مسئولية	- تعظيم الأرباح.	- توليد دخول.
أعدت هذه الدراسة من غرفة دخل منظم. حجة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات سهولة الدخل. الباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية الرسمية السجوية والعمل، ولا تعد هذه الدراسة توصية عدم احترام الأنظمة. وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيره من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعى غرفة الشقفة أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل خاص على مسؤوليتك. ومن دون عرفة الشقفة مسؤولية في حال حصل من الخواص على أي إجراء أو قرار يتخذ بناء على الدراسة أو الأجرور وعقود العمل، أو غير مباشر أو فرصة -انعاع وتعوويض: بأ استخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذا جز للدخول إلى السوق. مسبق.	تطبيق أنظمة العمل، - لا وجود لأنظمة العمل. - تمويل ذاتي.	
هيكله السوق	- علامات وحقوق تجارية محفوظة. - منتجات نظامية. - سوق محفوظة (الكمية، الرخصة الرسوم). - عدم المرونة. - الاجراءات الادارية المعقدة.	- لا وجود لحواجز للدخول. - منتجات تقليدية. - سوق غير محفوظة. - المرونة وسرعة التكيف مع المستجدات الاقتصادية.
التكنولوجيا	- حديثة ومستوردة. - استعمال مكثف لرأس المال. - تكوين مهني رسمي. - إنتاج واسع الاستعمال.	- تقليدية، حديثة. - استعمال مكثف للعمل. - تمهين غير رسمي. - وحدات انتاجية صغيرة ومتنوعة.

المصدر: محمد كنفوش: الاقتصاد الخفي وآثاره على التنمية المستدامة، رسالة ماجستير،

تخصص إدارة الأعمال، جامعة البليدة، الجزائر، 2005/2004، ص: 7.

ثانياً: أنواع الاقتصاد الموازي

هناك عدة معايير مستخدمة في تحديد نوع الاقتصاد الموازي لأنه يتطور شكله باستمرار حسب التغيرات التي تطرأ على الاقتصاد والتقدم التكنولوجي وفيما يلي أهم المعايير:

■ معيار المشروعات:

هو معيار اجتماعي قانوني، حيث يلعب النظام القانوني دوراً حيوياً في توجيه النظام الاقتصادي، ولذلك تصنف أنشطة الاقتصاد الموازي تبعاً لخصائصها النظامية، ويكون التصنيف على النحو التالي:¹

- ✓ أنشطة مشروعة: ومنها أنشطة الصناعات الصغيرة والقطاع الحرفي والمهني وأنشطة اقتصادية تنتج سلعاً وخدمات مشروعة يتولد عنها دخول غير واضحة وغير مصرح بها للسلطات المالية والاقتصادية.
- ✓ أنشطة غير مشروعة: ويمكن تقسيمها إلى قسمين:

إخلاء - نشاط غير رسمي دائم "غير رسمي بحت": ويشمل على سبيل المثال التهريب وغسيل الأموال وغيرها، أعدت هذه الدراسة في غرفة الشرقية للاطلاع على ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية من المحاسبين المحترفين في بلدانهم لتسليحهم بعرفه الشرقيين من المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومعدلة ومحدثة لكي لا يسمح القيام بها مادام أصحابها لم يصرحوا بها، فعدم المشروعية فيما يتعلق بالتعلق بالنشاط وليس بالسلعة وتعد اللامشروعية أمراً نسبياً يختلف باختلاف الأهداف والتوجهات المضمنة في اللائحة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، مثال ذلك تهريب البضائع المشروعة والدخول المتولدة بطريقة قرار يتخذ بناء على الدالة أو أية خسارة أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للعرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

■ معيار خصائص السوق:

وفقاً لهذا المعيار تقسم أنشطة الاقتصاد الموازي إلى ما يلي:²

- ✓ أنشطة نقدية: وهي تلك الأنشطة التي تنتج سلعاً وخدمات يمكن تبادلها من خلال الأسواق وتستخدم النقود كوسيط للتبادل، قد تكون مشروعة أو غير مشروعة.
- ✓ أنشطة غير نقدية: وهي الأنشطة التي تنتج عنها سلع وخدمات حقيقية، ولكن لا يتم تبادلها من خلال الأسواق، فيتم تبادلها بأساليب غير رسمية كاستخدام المقايضة أو قد تستهلك ذاتياً عن طريق الوحدات المنتجة لها وقد تكون مشروعة وغير مشروعة.

¹ عاطف وليم: مرجع سبق ذكره، ص: 17.

² نفس المرجع، ص: 16.

■ معيار الدخل:

يعتبر معيار الدخل من أكثر المعايير استعمالاً لتحديد هيكل ومكونات الاقتصاد الموازي وفي هذا الإطار يوجد مفهومين لتحديد هيكل الاقتصاد الموازي هما:¹

- ✓ **الدخل الاقتصادي الكلي:** تحدد النظرية الاقتصادية الدخل على أنه مقدار الحد الأقصى من الاستهلاك الذي يمكن تحقيقه خلال فترة زمنية معينة وذلك دون تغيير رصيد الثروة، وبذلك فالدخل يشمل كلا من الاستهلاك السوقي وغير السوقي ويمكن تقييم الدخل الاقتصادي الكلي إلى جزئين:
 - **الدخل المسجل:** ويمثل جزء من اجمالي الدخل القومي المسجل بالحسابات القومية.
 - **الدخل غير المسجل:** هو جزء من الدخل القومي لم يدرج بالحسابات القومية.
- ✓ **الدخل الضريبي:** يقصد به الدخل المحدد من وجهة نظر النظام الضريبي ويعكس القاعدة الضريبية للدولة فهو يتضمن عناصر لا يمكن اعتبارها من قبيل الدخل الاقتصادي، فالأرباح الرأسمالية الناتجة من بيع الأصول الثابتة لا تدخل ضمن الدخل الاقتصادي في حين أنها تمثل جزءاً من الدخل الضريبي، ومن ناحية أخرى لا تدخل قيمة الإنتاج العائلي في الدخل الضريبي رغم أنها جزء من الدخل الاقتصادي.

¹ عاطف وليم: مرجع سبق ذكره، ص: 18 وما بعدها.

المحور الثاني

الأثار الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد الموازي

أولاً: أثار الاقتصاد الموازي على المستوى الكلي والجزئي

■ الأثار الكلية:

تتمثل فيما يلي:

✓ الأثر على البطالة:

هناك آراء عديدة ووجهات نظر مختلفة حول علاقة الاقتصاد غير الرسمي بالبطالة، فهناك بعض الباحثين يرجع معدلات البطالة المرتفعة إنّما هي معدلات بعيدة عن الواقع وتختلف عنه، والسبب في ذلك هو الاقتصاد غير الرسمي، أي أنّه ليس هناك مشكلة بطالة جوهرية بقدر ما هي مشكلة قياس. المباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من أبحاث الاقتصاد السعودية والجهات الدولية، ولا يوجد هذه الدراسة توصية من غرفة التجارة لاخذ أي قرار وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، ونسعى غرفة التجارة أن تكون المعلومات الواردة في الرسمي، كما أنّ جزء لا بأس به من العاملين في القطاع الرسمي لهم أعمال إضافية في القطاع غير الرسمي ما يؤدي إلى التقليل في ساعات العمل والجهد المبذول في العمل الرسمي، إذن هذه الفئة المصنفة على أنّها عاطلة عن العمل هي في الحقيقة تكسب قوتها ودخلها من الاقتصاد غير الرسمي، وهذه الفئة هي التي ستؤثر في عملية حساب معدل البطالة، وبالتالي فإنّ هناك نوع من المغالاة في الأرقام المعيّنة عن نسبة البطالة، لأنّ جانباً لا بأس به من المحسوبين كمتعطلين يعملون بالفعل في الاقتصاد الخفي من خلال سوق العمل غير المنظم « حيث يشير Gutmann عام 1985م¹ إلى أنّ حوالي ربع قوة العمل في الولايات المتحدة تعمل أو لها صلة بالاقتصاد الخفي، سواء أفراد يعملون وظائف إضافية بالإضافة إلى عملهم الرسمي في هذا القطاع وهؤلاء يمثلون حوالي 80% من العاملين في الاقتصاد الخفي، أما النسبة الباقية فتعمل في الاقتصاد الخفي أساساً.

في المقابل يرى فريق آخر من الباحثين أنّ معدلات البطالة تتناسب طردياً مع حجم الاقتصاد الخفي، ويرى (V. TANZI) عام 1999² أنّ النتائج التطبيقية التي أجريت على دول التعاون الاقتصادي (OECD) أظهرت أنّ معدلات البطالة تزايدت على نطاق واسع في نفس اتجاه الزيادات المسجّلة في تقديرات الاقتصاد الخفي، وقد يبرز ذلك بأنّ بعض من قيدوا على أنهم عاطلون، وهم فعلاً يعملون في الاقتصاد الخفي.

إنّ الاقتصاد غير الرسمي قد يتسبب في تقدير معدل مبالغ فيه للبطالة، بحكم أنّ العاملين فيه لا يدرجون ضمن قوة العمل الرسمية، بل قد يكونون أيضاً من المسجلين رسمياً على أنهم عاطلون، وهذا قد يترتب عليه تطبيق سياسات اقتصادية توسعية تؤدي إلى نتائج عكسية. وإن كانت أنشطة الاقتصاد غير الرسمي تتميز بقدرتها على استيعاب أعداد كبيرة من العمالة فتزيد بذلك من فرص العمل إلا أنّ هذا التوظيف لا يسير وفق السياسات

¹ نسرين عبد الحميد: مرجع سبق ذكره، ص: 85.

² حامد المطيري: قياس حجم الاقتصاد الخفي وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية مع دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1970-2009)، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، قسم الاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2012، ص: 88.

الاقتصادية الهادفة إلى التناغم بين الموارد والإمكانات، كذلك قد تكون بيئة الاقتصاد الخفي بيئة طاردة للعمالة على المدى الطويل، في بيئة عمل لا تهتم بمسألة الأمن الصناعي وسلامة العاملين، وهناك انتهاك واضح للحقوق القانونية لكلا الطرفين، ومن ناحية أخرى، يؤدي سعي الأفراد في المحافظة على ما يحصلون عليه من إعانات بطالة أو مدفوعات تحويلية إلى إبقاء أسمائهم ضمن العاطلين رسمياً، وقد يمتنعون عن الاشتغال في القطاع الرسمي بسبب ذلك، مع اشتغالهم الفعلي في الأنشطة غير الرسمية.

✓ الأثر على دقة المعلومات والإحصائيات الرسمية:

عندما يكون حجم الاقتصاد غير الرسمي كبيراً، فإنّ درجة مصداقية البيانات الرسمية ستتناقض، وتكون المؤشرات الاقتصادية غير مناسبة لعملية صنع السياسة الاقتصادية، لأنّ القرارات الاقتصادية المرتبطة بالسياسة تقوم أساساً على المؤشرات الاقتصادية الرسمية، والتي لا تأخذ الاقتصاد غير الرسمي في الاعتبار، وبذلك تكون كفاءتها مشكوكاً فيها وذلك للاعتبارات التالية:¹

إخلاء مسئولية

إنّ الإحصاءات المتحيزة لا تسمح بالتقييم الصحيح للأداء الاقتصادي العام، ومن ثمّ قد تؤدي إلى أخطاء في اتخاذ القرارات من حيث السياسات الاقتصادية التي يوجهها الاقتصاد الوطني. لاتخاذ أي قرار. وينبغي أخذ المشان المعلومات غير الكاملة ينتج عنها سياسات غير سليمة، فقد تؤدي إلى اتخاذ إجراءات مكثفة أكثر من اللازم أو العكس، وفي بعض الأحيان إلى اتخاذ سياسة مختلفة تماماً عن السياسة المطلوب اتخاذها، فيما يتعلق بالعمالة أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملائمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة وبحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

✓ الأثر على النمو الاقتصادي:

تعتمد معدّلات النمو الحقيقية للاقتصاد ككل على معدّل كل من النمو الاقتصادي الرسمي والاقتصاد غير الرسمي، فوجود اقتصاد غير رسمي فإنّ معدّلات النمو الحقيقي ستختلف عن تلك المسجّلة، وتشير أغلب الدراسات إلى أنّ وجود الاقتصاد غير الرسمي يشوه مؤشرات النمو الاقتصادي الفعلي من خلال تقديم تقديرات أعلى أو أقل من المؤشرات الفعلية «على سبيل المثال يوضح Gutman عام 1979م بأنّ معدّلات النمو الاسمي للنتائج في الاقتصاد الخفي بلغت ما بين (8.1% - 8.3%) بالمقارنة بـ 7.9% للاقتصاد الرسمي في الولايات المتحدة خلال الفترة (1939 - 1986)، كذلك يشير Fiege عام 1979م بأنّ معدّلات النمو للاقتصاد الرسمي في الولايات المتحدة قد بلغت خلال الفترة (1976 - 1978) حوالي 11.8%، بينما إذا تم أخذ الاقتصاد الخفي في الاعتبار فإنّ معدّلات النمو ترتفع إلى 16.9%»².

✓ الأثر على معدّل التضخم:

¹ نسرين عبد الحميد: مرجع سبق ذكره، ص: 83.

² نسرين عبد الحميد: مرجع سبق ذكره، ص: 8.

إذا كان الاقتصاد غير الرسمي منافساً للاقتصاد الرسمي في تقديم نفس أنواع السلع والخدمات بأسعار أقل من الأسعار في الاقتصاد الرسمي، بالنظر إلى أعبائه الإدارية والضريبية والإجرائية فإن أي زيادة في الأسعار نتيجة زيادة تكاليف الإنتاج تؤدي إلى زيادة الأسعار في الاقتصاد غير الرسمي بمعدلات أقل من تلك السائدة في الاقتصاد الرسمي، وفي مثل هذه الحالة يترتب عن وجود الاقتصاد غير الرسمي، أن يصبح معدل التضخم مبالغ فيه ومرتفع عن المعدل الحقيقي السائد في الاقتصاد.¹

ويحدث العكس في حالة وجود سوق سوداء للاقتصاد غير الرسمي، كما هو الحال بالنسبة للدول النامية، حيث تكون معظم السلع مدعّمة أو تخضع للتسعير الجبري، أو أن تكون حصص الاستيراد من بعض السلع محدّدة مع وجود فائض كبير في الطلب على السلع والخدمات، مثال ذلك القمح والدقيق... الخ، ففي مثل هذه الحالات يحدث تحيز كبير في بيانات التضخم، حيث تكون الأرقام القياسية للأسعار المحلية منخفضة كثيراً عن الأرقام القياسية الحقيقية، لأنّ سلّة السلع التي يحسب على أساسها الرقم القياسي لنفقات المعيشة لا تتعامل مع الاقتصاد غير الرسمي كحقيقة واقعة، وإنما يتم الحساب على أساس الأسعار الرسمية لهذه السلع والخدمات.

أعد ومن هنا نستنتج أنّ في حالة تأثير الاقتصاد غير الرسمي على معدل التضخم يمكننا أن نواجه حالة من إثنين إما المبالغة في معدلات التضخم، وإما أن تظهر معدلات التضخم بأقل من الواقع. وأخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعى غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المحصّل في إطار الدراسة هو على مسؤوليته الخاص. وفي إطار الدراسة العامة: في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناء على الدراسة أو أية خسارة أو خسر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أيها - قد يتشأ استخدام هذه الدراسة وبحق للفرصة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

مما يقلل من حصيلّة الإيرادات العامة للدولة التي كان يمكن أن تحصل عليها لو كانت هذه الأنشطة خاضعة لسلطتها، ممّا يؤثر سلباً على معدّلات التنمية الاقتصادية، وهذا يقلل من قدرة الدولة على تقديم الخدمات العامة، ويضعف قدرتها على تنفيذ المشاريع العامة، وفي ظل حاجة الدولة إلى التوسع في تقديم الخدمات العامة وزيادة الإنفاق العام، قد تضطر إلى زيادة أسعار الضرائب والرسوم على الأنشطة الاقتصادية الرسمية مما يؤدي إلى زيادة العبء الضريبي على هذه الأنشطة في الوقت الذي لا تدفع فيه الدخل غير الرسمية أية ضرائب على الإطلاق، وهذا ما قد يشجع بعض المنشآت والأنشطة الاقتصادية الرسمية على التحول نحو أنشطة الاقتصاد غير الرسمي، ممّا يؤدي إلى مزيداً من العبء على السلع والخدمات العامة، ويفقد الدولة مزيداً من الإيرادات لأنّه كلّما زاد العبء الضريبي على الأنشطة الرسمية زادت قدرة الأنشطة غير الرسمية التي لا تدفع الضرائب على المنافسة وتحسين جهازها الإنتاجي، وفي حال زيادة الدخل المحقّقة من الاقتصاد غير الرسمي فإنّ الإيرادات العامة للدولة ستصبح أقلّ من القدر اللازم لمواجهة نفقاتها العامة، طالما أنّ أنشطة الاقتصاد غير الرسمي تستخدم الخدمات والمرافق العامة دون المساهمة في أعبائها، حيث أنّ الأفراد الذين يحصلون على دخل غير رسمية لا يدفعون الضرائب على خدمات عامة مثل التعليم والصحة

¹ صفوت عبد السلام: مرجع سبق ذكره، ص: 63.

والصرف الصحي والطرق... الخ، ومن ثمّ تزداد حاجة الدولة إلى التوسع في الإنفاق العام والذي يحتاج بدوره إلى حصيلة كبيرة من الضرائب لتمويله وتستمر دورة هذه التغيرات والتحويلات المؤثرة على الكفاءة الاقتصادية، ومعدّلات التنمية الاقتصادية، والإخلال بقاعدة العدالة والمساواة في فرض وتوزيع الأعباء الضريبية ورسوم الخدمات، طالما أن الأنشطة غير الرسمية ما تزال موجودة.

« لقد قدرت إدارة الضرائب IRS للولايات المتحدة على مستوى الخسارة الناتجة عن التهرب الضريبي بسبب وجود الاقتصاد الخفي بحوالي 40-42 مليار دولار عام 1976، أما في عام 1981 فقد قدرّت خسارة الضريبة على الدخل الناتجة عن وجود الاقتصاد الخفي ما بين 86-90 مليار دولار وهو ما يعني أنّ خسارة الضريبة على الدخل الناتجة عن وجود الاقتصاد الخفي تمثل 30% تقريباً من إجمالي الضرائب على الدخل»¹.

يؤدي التهرب إلى الإخلال بعدالة النظام الضريبي ممّا يولد ضغوطاً أكبر نحو تبني نظم الضرائب غير المباشرة، كما أنّ هناك مخاطر من أن انتشار عمليات التهرب الضريبي التي تتم في نطاق الاقتصاد الخفي سوف تشجع الآخرين على التهرب من الضرائب وتحفز الأفراد على الانتقال إلى الاقتصاد الخفي بدلا من العمل في الاقتصاد الرسمي، إذن فانتشار التهرب يؤدي إلى مزيد من التهرب. ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن. وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني. **✓ الأثر على السياسة النقدية:** فيما يتعلق بالتمام أو التكمال أو الدقة أو المؤثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضإن السياسة النقدية تهتم بإدارة عرض النقود في الوطن والتحكم في القاعدة النقدية، وبافتراض وجود قرار يتخذ بناء على الدراسة أو أية خسارة أو خسر ضرائب أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أخرى، تنشأ باستخدام هذه الدراسة وبحق للفترة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق. الاقتصاد غير الرسمي يعتمد غالباً على المعاملات النقدية في أنشطته، وبما أنّ صانعي السياسة النقدية لا يعرفون بالضبط مقدار النقود السائلة المتداولة في الاقتصاد غير الرسمي، فإنّ تأثير السياسة النقدية وسياسة البنك المركزي سوف تنحصر في الاحتياطي البنكي وذلك الجزء المتبقي من النقود السائلة المستخدمة في الاقتصاد الرسمي وفي هذه الحالة، فإنّ درجة تأثير السياسة النقدية يتوقف على حجم التعاملات النقدية في الاقتصاد الرسمي والتي تزيد بزيادة أنشطته.

ويؤدي هذا التوسع وزيادة الطلب على النقود الذي لا يتناسب مع الاحتياج الكلي للاقتصاد الوطني إلى الحد من فاعلية السياسة النقدية وقدرتها على تحقيق أهدافها.

¹ نسرين عبد الحميد: مرجع سبق ذكره، ص: 81.

أكثر كفاءة والتي تخضع للضريبة إلى الأنشطة الأقل كفاءة ولا تدفع الضريبة، وهكذا فإنّ التوازن الذي سيصل إليه الاقتصاد الوطني في ظل وجود الاقتصاد غير الرسمي سوف يكون أقلّ من المستوى التوازني.¹

ثانياً: الآثار الإيجابية والسلبية للاقتصاد الموازي

■ الآثار الإيجابية:

للاقتصاد الموازي آثاراً إيجابية تعود على المجتمع وهي كالآتي:²

- ✓ يساعد في حل أزمة البطالة وإيجاد فرص عمل للعاطلين عن العمل.
 - ✓ يساهم في تأمين الاكتفاء الذاتي في بعض المواد والاحتياجات.
 - ✓ يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد خاصة في ظل انخفاض مستويات الدخل الحقيقية.
- أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للاطلاع على ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والبحوث طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المحصنين والخبراء في هذا الشأن، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات

■ الآثار السلبية:

قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة وبغض النظر عن تعدد هذه الدراسات أو تحقيقها دون إشعار مسبق.

- ✓ يظهر تأثير الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد من خلال تأثيره على توزيع الدخل من خلال التهرب الضريبي حيث يعيد توزيع الدخل بطريقة عشوائية.³
- ✓ يؤثر على تخصيص الموارد وبالتالي الكفاءة الاقتصادية من خلال اتجاه تلك الموارد إلى أنشطة الاقتصاد غير الرسمي من أجل التهرب من الضرائب فينتج عن ذلك إعادة توزيع الموارد بين الأنشطة الأكثر كفاءة الخاضعة للضريبة، والأقل كفاءة التي لا تخضع للضريبة وذلك يخفض مستوى الكفاءة في الاقتصاد.⁴
- ✓ نقص الإيرادات العامة وذلك نتيجة لنقص الإيرادات الضريبية نتيجة التهرب الضريبي، وهذا يزيد من عجز الموازنة العامة للدولة.
- ✓ انخفاض معدلات نمو الدخل القومي.
- ✓ عدم وجود إطار مؤسسي يتم من خلاله تنظيم المشاركة في الضمان الاجتماعي وتحديد الحالات الطارئة، الحقوق، تجميع الفوائد والاقساط.

¹ صفوت عبد السلام: مرجع سبق ذكره، ص: 6.

² محمد عباس: الاقتصاد غير الرسمي في مصر المشكلات والحلول، أوراق سياسية، المعهد المصري للدراسات، ٢٠ مارس ٢٠١٩، ص: ١١.

³ عبد الحكيم الشرفاوي: مرجع سبق ذكره، ص: ١٨١.

⁴ فريدريك شنايدر، دومينيك إنستي: الاختباء وراء الظلال " نمو الاقتصاد الخفي " سلسلة قضايا اقتصادية، العدد ٣٠، مارس ٢٠٠٢، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ص 7.

- ✓ نتيجة لظروف العمل السيئة ممكن أن يتعرض العمال لأمراض تؤثر على صحتهم سواء كانوا يمارسون العمل في أماكن مفتوحة أو أماكن غير معروفة.
- ✓ الضغط السكاني على المدن، ضعف البنية التحتية.

المحور الثالث

واقع الاقتصاد الموازي في المملكة العربية السعودية

أولاً: أسباب نمو الاقتصاد الموازي في المملكة العربية السعودية

تتصدر المملكة العربية السعودية قائمة الدول العربية الأقل حجماً للاقتصاد الخفي، كما أنها تحتل مرتبة متقدمة على مستوى الدول النامية الخاضعة للبحث في مجال الدراسات التطبيقية. وعلى الرغم من ذلك، توجد عدد من الأسباب الاقتصادية والاجتماعية المحفزة، والتي تعمل بدورها على زيادة معدلات الاقتصاد الخفي واتساع قاعدتها بصورة كبيرة.¹

ويُمكن إجمال أهم أسباب الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية فيما يلي: البطالة، وتزايد حجم العمالة الأجنبية، بالإضافة إلى تحويلات العاملين للخارج، وحجم المنشآت، إلى جانب وجود أسباب أخرى.

إخلاء مسئولية

أء ■ البطالة:

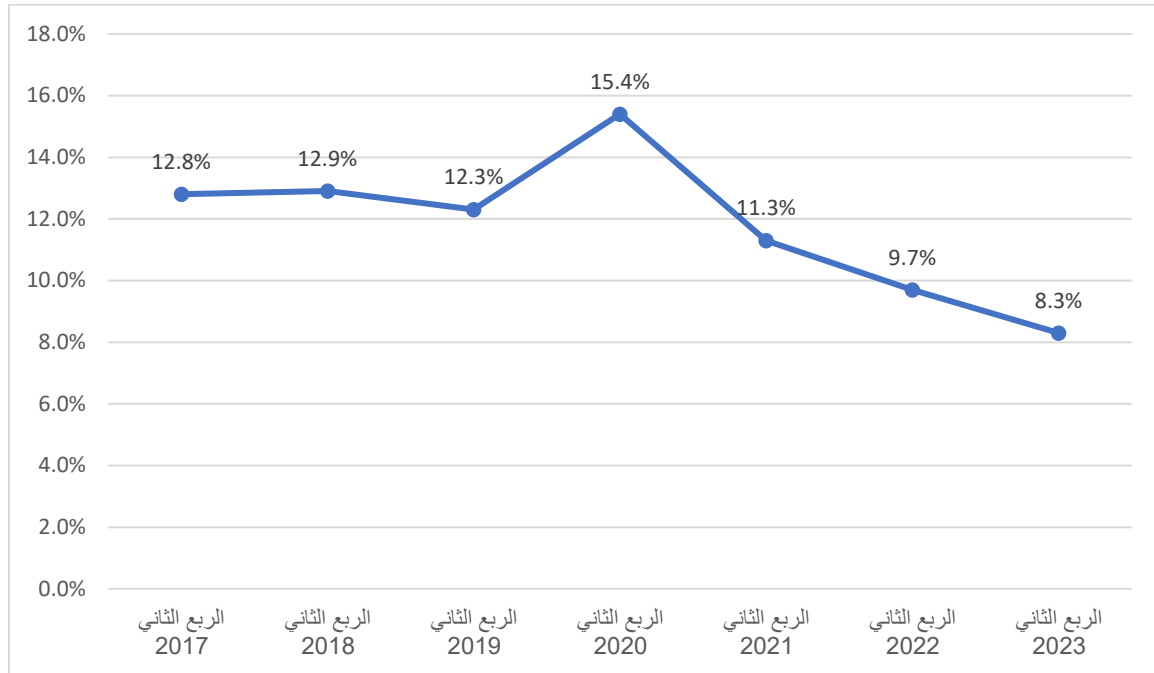
المتاحة من الجبات الرسمية السعودية والجبات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرهما من المحصنين المحترفين في هذا الشأن. وتُسعى غرفة الشرقية لتكوين المعلومات الواردة في ولا زالت. حيث تشير الإحصاءات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء للربع الثاني لعام 2023م إلى تراجع معدل البطالة بين السعوديين ليسجل 8.3%، مقارنةً بمعدل البطالة بين السعوديين في الربع الثاني لعام 2022م والذي سجل 9.7%، على الرغم من إمكانيات المملكة المالية والاقتصادية. شكل (1) لفة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة. كما بيّنت النتائج الواردة من الهيئة العامة للإحصاء للربع الثاني لعام 2023م، أن أعلى نسبة للعاطلين السعوديين كانت في الفئة العمرية (25-34) سنة، وذلك بنسبة بلغت (47.6%). كما أظهرت النتائج أيضاً أن أعلى نسبة للعاطلين السعوديين هم من الحاصلين على شهادة البكالوريوس أو ما يعادلها وذلك بنسبة (51.4%). وقد حظيت منطقة الباحة بأعلى معدل بطالة بلغت (11.9%)، تليها منطقة جازان بنسبة (13.2%) خلال تلك الفترة.

وتُشير تلك الفئات العمرية والمناطق والمستويات التعليمية، إلى خطورة مشكلة البطالة؛ لأنها قد تؤدي إلى السلوك الإجرامي والانحراف بدافع الحاجة المادية والعوز الاقتصادي، مما يعني احتمالية وجود علاقة مباشرة بين البطالة والجريمة.²

¹ حامد المطيري: مرجع سبق ذكره.

² محمد السهلي: علاقة البطالة بالجرائم المالية، رسالة ماجستير، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2003.

شكل (1): معدل البطالة للربع الثاني خلال الفترة (2017م – 2023م)



أخذ المشورده الماليه والقانونيه وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، ويسعي غرفة الشرقية ان تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة والمصدر: الهيئة العامة للإحصاء، مؤشرات إحصاءات سوق العمل، المملكة العربية السعودية، بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المحتملة **تزايد حجم العمالة الأجنبية¹**، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة يؤدي وجود العمالة الأجنبية في المملكة العربية السعودية إلى احتمالية ظهور عديد من الانعكاسات السلبية؛ نتيجة استقدامهم بأعداد كبيرة. وتُشير الإحصاءات التي أصدرتها الهيئة العامة للإحصاء إلى ارتفاع عدد العمال الأجانب من (10.5) مليون عامل في الربع الثاني 2022، إلى (11.6) مليون عامل في لربع لثاني لعام 2023م.

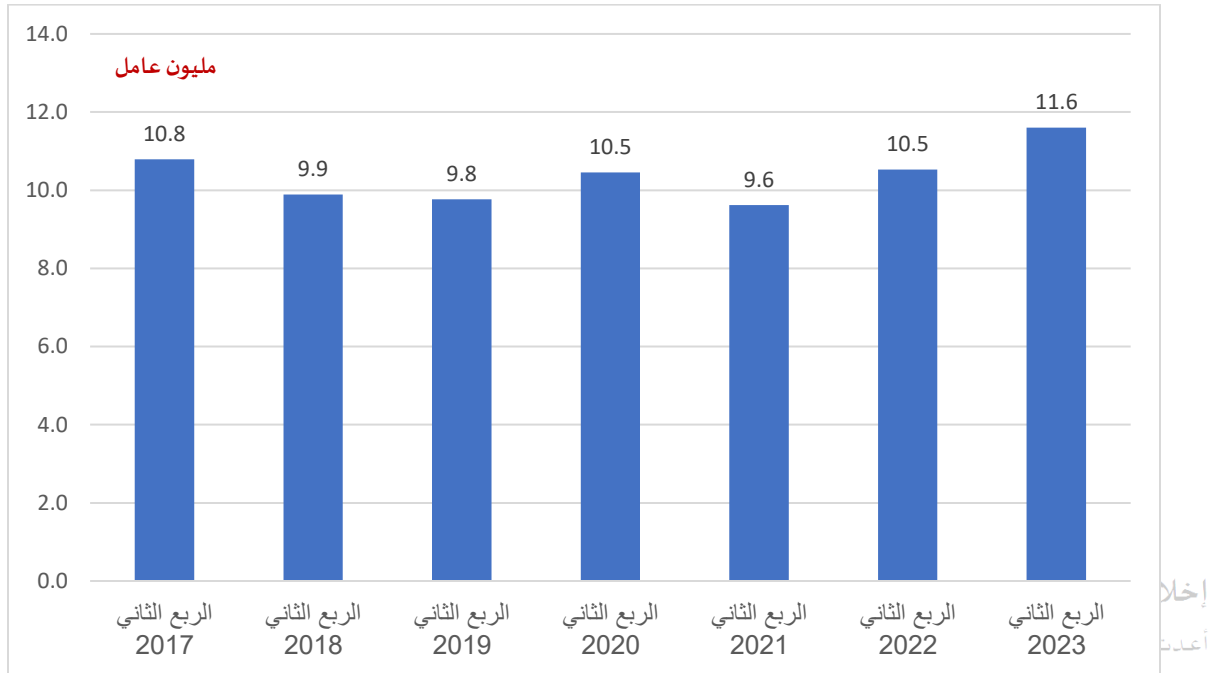
شكل (2)

وقد يؤدي تزايد حجم العمالة الأجنبية إلى توفير مناخ لاستغلال بعض العناصر، للقيام بأعمال تُسهم في رفع مستويات الجريمة. كما أن لها دور في اتساع حجم الأنشطة الخفية، كما يُؤثر تزايد حجم العمالة الأجنبية في السياسات الاقتصادية والأمن الاقتصادي.

من جانب آخر، قد يُسهم تزايد حجم العمالة الأجنبية في نمو المملكة في مجالات عديدة، كالبناء والتشييد، وسد النقص في اليد العاملة السعودية، علاوةً على المساهمة في تنمية المملكة في النواحي الصحية، والتعليمية، والصناعية، وغيرها من النواحي الحيوية في المملكة العربية السعودية.

¹ عيد العزيز الحواس: مدى فعالية الضوابط الأمنية في تنظيم عملية استقدام العمالة الأجنبية من وجهة نظر الجهات المعنية، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2005.

شكل (2): عدد المشتغلين غير السعوديين للربع الثاني خلال الفترة (2017م – 2023م)



المصادر: الهيئة العامة للإحصاء، بيانات السجلات الإدارية لإحصاءات سوق العمل، المملكة العربية السعودية. وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالبيانات الواردة في الدراسة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو

قرار يتخذ بناءً على البيانات الصادرة عن البنك المركزي السعودي عام 2022م، إلى تراجع بند تحويلات العاملين الأجانب المقيمين في المملكة العربية السعودية إلى الدول الأخرى بنسبة (2.5%) لتبلغ نحو (145.6) مليار ريال. ويوضح جدول (2) تطور تحويلات العاملين الأجانب في المملكة ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي.

جدول (2): تحويلات العاملين الأجانب المقيمين في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2017-2022)

السنوات	تحويلات العاملين (مليار ريال)	التغير السنوي (%)	الناتج المحلي للقطاع الخاص - غير النفطي (مليار ريال)	نسبة التحويلات للناتج المحلي للقطاع الخاص (%)
2017	132.5	-	1346.2	9.8
2018	123.6	-6.7	1358.2	9.1
2019	113.6	-8.1	1419.4	8
2020	128.8	13.4	1360.4	9.5
2021	149.3	15.9	1483.6	10.1
2022	145.6	-2.5	1647.4	8.8

المصدر: أعد بواسطة الغرفة، اعتماداً على: البنك المركزي السعودي، التقرير السنوي السابع والخمسون. أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للاطلاع على ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات الرسمية والجهات الدولية. هذه الدراسة: 2.5- هذه الدراسة: رفة الشرقية لاتخاذ 8.8. وينبغي أخذ الشريعة الإسلامية والقانونية وغيرها من الاعتبارات في الحسبان عند إعداد هذه الدراسة. المصدر: أعد بواسطة الغرفة، اعتماداً على: البنك المركزي السعودي، التقرير السنوي السابع والخمسون. الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية مشاركة أو نشر مباشر أو غير مباشر أو فرعية ضمنية أو حسنة أرباح قد تستخدم هذه المعلومات في الاقتصاد الوطني وخلق فرص استثمارية جاذبة للقطاع الخاص وزيادة مساهمته في الناتج المحلي لتعزيز استدامة اقتصاد المملكة¹، مقابل انخفاض معدل التغير السنوي لحجم التحويلات المالية الخاصة بهذا القطاع بصفة عامة ما عدا عامين 2020 و2021 -نتيجة آثار جائحة كورونا-، وقد يرجع السبب انخفاض التغير السنوي بصفة عامة إلى انخفاض أعداد العمالة الأجنبية في سوق العمل وارتفاع نسبة السعودة مما يشير إلى وجود تسرب مالي، من المحتمل أن يكون نتيجة أنشطة اقتصادية خفية، مثل التستر التجاري وغسيل الأموال، مما يؤدي إلى تهديد الأمن والاستقرار الاقتصادي للدولة.

■ حجم المنشآت:

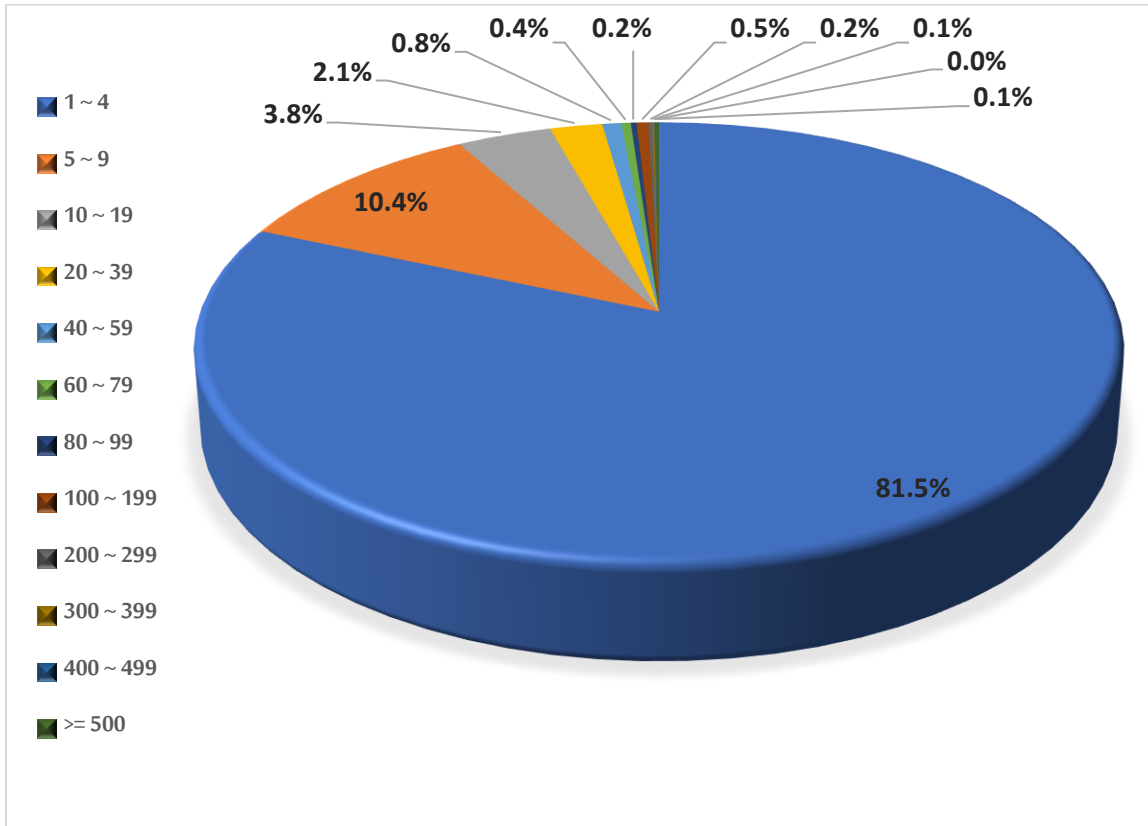
تستحوذ المنشآت التي تتكون من فرد إلى 9 أفراد على نسبة 91.9% من إجمالي المنشآت المسجلة بنظام التأمينات الاجتماعية بالمملكة بنهاية الربع الثالث لعام 2023م. ويعتمد الاقتصاد الخفي في أغلب أنشطته وتعاملاته على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حتى وإن كانت مسجلة رسمياً؛ وذلك لأن متابعة الأنشطة التجارية

¹ ليلي المطيري: أثر الاقتصاد الخفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، رسالة منشورة، جامعة الملك سعود، 2014.

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأرباحها السنوية وتعاملاتها المالية، تختلف بصورتها في التعامل عن الشركات الكبيرة، والتي يُشترط لها متابعة حسابية دقيقة.¹

شكل (3): توزيع المنشآت المسجلة بنظام التأمينات الاجتماعية بالمملكة حسب الحجم

بنهاية الربع الثالث لعام 2023م



المصدر: المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، بيانات المنشآت للربع الثالث لعام 2023م.

¹ حامد المطيري: مرجع سبق ذكره.

■ معدل التضخم

التضخم والذي قد يدفع المستهلكين لإحلال السلع/الخدمات في نظام خفي محل تلك التي يتم انتاجها في قطاع رسمي. وعليه، فإن ارتفاع الأسعار قد يؤدي إلى زيادة الانشطة في الخفاء والتهرب من دفع الضرائب، مما يؤثر سلباً على نمو الاقتصاد في المملكة¹.

■ أسباب أخرى:²

يوجد عديد من الأسباب الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، والتي قد تؤثر أيضاً في تنامي ظاهرة الاقتصاد الخفي، كطبيعة اقتصاد المملكة العربية السعودية، والذي يقوم على سياسات اقتصادية مفتوحة، بالإضافة إلى الحرية الاقتصادية والسياسة المالية التوسعية. إلى جانب الموقع الجغرافي للمملكة العربية السعودية، واتساع رقعتها، وتنوع حدودها مع الدول المجاورة.

علاوةً على النمو السريع الذي يلحق بالمدن؛ نتيجة الهجرة الداخلية، مما يُشكّل ذلك عبئاً على المدن في استيعاب تلك الأعداد العاطلة عن العمل في القطاع الرسمي، في حين يوفر الاقتصاد الخفي فرص عمل للعاطلين عن العمل في الاقتصاد الرسمي. أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، ونسعى عرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما بالإضافة إلى تزايد حجم الانفاق على السلع الاستهلاكية والترفيهية، حيث بلغت حجم القروض الاستهلاكية وقروض بطاقات الائتمان (451.6) مليار ريال في عام 2022م، مقارنةً بعام 2021م والتي بلغت (428.4) مليار ريال. إضافةً إلى سوء التصرف في استخدام الأموال وإدارتها، مما قد ينتج عن ذلك تحمّل كثير من الأفراد الأعباء والديون المالية الكبيرة، والذي قد يدفع البعض للعمل في الأنشطة الخفية كتعويض عن الديون والدخول المتناقصة.

ثانياً: حجم الاقتصاد الموازي بالمملكة العربية السعودية

حجم اقتصاد الظل في السعودية يقترب من معدل 15 %، وشهدت الفترة الماضية تقليل هذه النسبة بفضل الحلول والمبادرات واللوائح التي أطلقتها الحكومة، ومن ذلك: تنظيم العلاقة التعاقدية مع الوافدين، ومعالجة بعض التحديات الاقتصادية (انخفاض الأجور، خلل التنافسية في القطاع الخاص، الحماية الاجتماعية)، وبناء القدرات المؤسسية الذي يُعد أهم الخطوات للتقليل من حدة هذا الاقتصاد، فضلاً عن استثمار المنصات الرقمية غير التقليدية والذكاء الصناعي والبيانات الإحصائية العملاقة في توفير الحلول وتوجيه العمل لمعالجة هذه التحديات.. باختصار نجحت خطوات حكومتنا في جعل تجربتها ملهمة لكثير من الدول النامية؛ لدورها الإيجابي في تحجيم

¹ جمال حسن: حجم الاقتصاد السري في مصر من خلال الأسباب والمؤشرات، مجلة آفاق للدراسات التجارية، العدد 2، 2005، ص: 57 - 102.

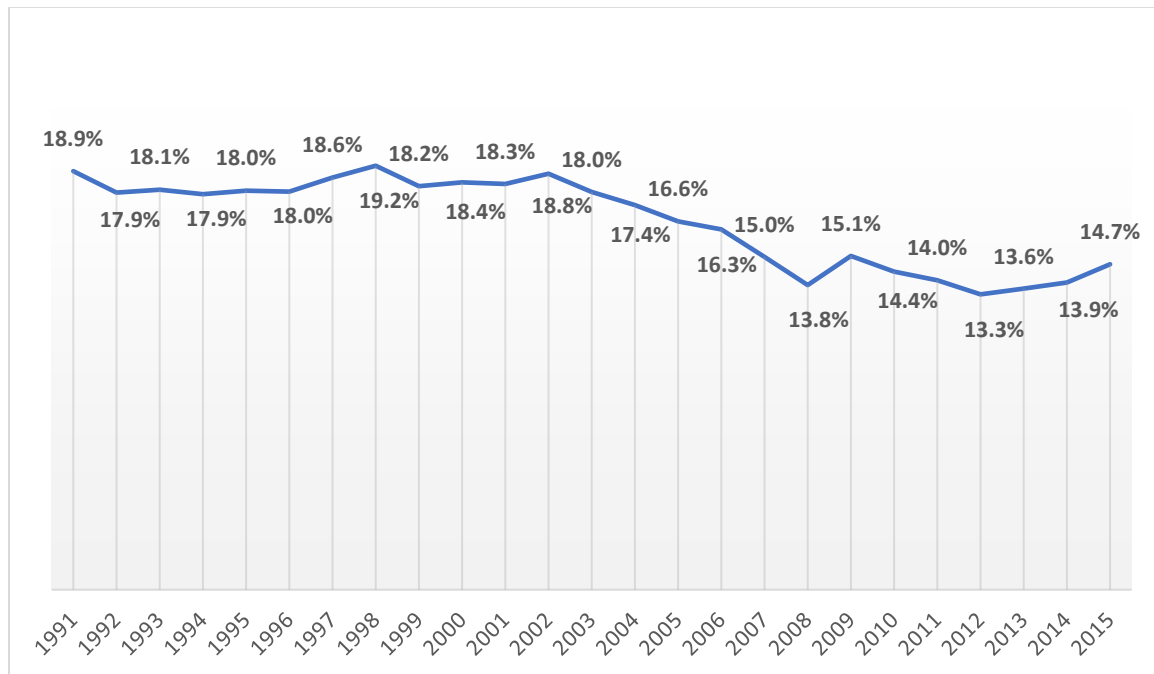
² حامد المطيري: مرجع سبق ذكره.

اقتصاد الظل في المملكة العربية السعودية، وذلك حسب ما ورد بمؤتمر "الزكاة والضريبة والجمارك" النوعي، الذي نُظِم مؤخراً في الرياض من قبل هيئة الزكاة والضريبة والجمارك.¹

بلغ حجم الاقتصاد الموازي بالمملكة العربية السعودية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وفق تقديرات صندوق النقد الدولي في عام 2015م نسبة 14.7%، مقارنة بنسبة 18.9% في عام 1991م حيث بلغ المتوسط خلال الفترة (1991-2015) نسبة 16.7%.

شكل (4): تطور حجم الاقتصاد الموازي في المملكة العربية السعودية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

خلال الفترة (1991 – 2015)



Medina, L. and Schneider, F. (2018) *Shadow Economies around the World: What Did We Learn over the Last 20 Years?* African Department, IMF Working Papers 18/17, Page: 67,74.

¹ خالد المطرفي: كيف استأصلت السعودية خلايا «اقتصاد الظل» السرطانية؟، صحيفة الرياض، 13 فبراير 2023. <https://www.alriyadh.com/1997318>

المحور الرابع

استراتيجية مقترحة للحد من ظاهرة الاقتصاد الموازي في المملكة

يعرض المحور بعض الآليات والاجراءات المقترحة للحد من ظاهرة الاقتصاد الموازي ومحاولة خفض حجمه وضمه للاقتصاد النظامي بالمملكة العربية السعودية.

أولاً: البعد التنظيمي

- تبسيط الإجراءات التنظيمية والإدارية والقضائية في المؤسسات الحكومية والهيئات للحد من الأساليب والحيل المستخدمة لتجاوزها.
- تحسين بيئة الاعمال، التي تتضمن تبسيط القواعد المنظمة لإنشاء وتشغيل المشروعات الصغيرة وذلك إخلاءً ^{مسئولية} من خلال إيجاد سياسة وطنية تعالج احتياجاتهم. أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية دراسة ما تتضمنه من مقومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة لتقليل الاشتراطات التنظيمية اللازمة للمشروعات والأنشطة، والتنسيق المسبق بين القطاعات الحكومية. أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي اقتراحات أو تعديلات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكا، صراحة أو ضمنياً.

ثانياً: السياسات الاقتصادية

- المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي اجراء أو قرار يتخذ بناء على الدراسة أو أية حسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح في تلك باستخدام هذه الدراسة الموازي في المملكة العربية السعودية. بادون إشعار مسبق.
- العمل على كبح جماح معدلات التضخم وذلك من خلال السيطرة على معدّل نمو عرض النقود بما يتناسب مع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مما له من آثار سلبية على نمو حجم الاقتصاد الموازي.
- تخفيض نسبة المقيمين غير الشرعيين في المملكة العربية السعودية.

ثالثاً: السياسة الضريبية

- تعديل معدلات الضرائب مع معدلات التضخم، بهدف تخفيف دوافع الانضمام للأنشطة غير الرسمية.
- تصميم برامج لتوعية المجتمع بأخطار أنشطة الاقتصاد غير الرسمي والتهرب الضريبي، وأثارهما السلبية على الاقتصاد الوطني والمجتمع بكافة شرائحه.

رابعاً: البنية التحتية الرقمية والشمول المالي

- إنشاء قاعدة بيانات شاملة لكافة الأنشطة الإنتاجية غير الرسمية، ومنح حوافز للمستهلك النهائي لتشجيعه على مطالبة البائعين بالحصول على فواتير ضريبية عند شرائهم السلع والخدمات والتعاون مع الدولة في حصر هذه الأنشطة والتبليغ عنها.
- تشجيع التحول من المدفوعات النقدية الى نظام الدفع الإلكتروني كإجراء آمن لإدارة النقدية، بالإضافة الى طرح برامج تشجع على عمليات الادخار، وتنمية الودائع البنكية في نفس الوقت.

خامساً: زيادة التمويل لدمج القطاع الموازي في القطاع النظامي

- تبني برامج المساعدة التمويلية المباشرة التي تهدف إلى تحسين أداء المؤسسات الصغيرة عن طريق توفير ائتمان قصير الأجل، لتشجيع العاملين في الأنشطة غير الرسمية، والأفراد والمؤسسات الجديدة للدخول إخراجاً من بيئة مشروعهم التجارية.

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة تخصصية من غدة الثقة لاتخاذ أي قرار، ونتيجه.

سادساً: مكافحة الأنشطة غير المشروعة

الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني،
- مكافحة ظاهرة الفساد الإداري للحد من عدد العاملين في الأنشطة التي يشملها الاقتصاد الخفي، فيما يتعلق بانتظام أو الخصال أو الدقة أو الجودة أو الملائمة أو حيادية المعلومات، ولقد تم في العتماد على هذه المعلومات

النتائج

فيما يلي أهم النتائج التي خلصت إليها الورقة:

- لا يوجد تعريف محدد للاقتصاد، ومن المسميات الشائعة هي الاقتصاد غير الرسمي، الاقتصاد الخفي، الاقتصاد الأزرق، الاقتصاد المغمور، الاقتصاد الأسود، الاقتصاد الظلي، الاقتصاد المموه، الاقتصاد الثاني، الاقتصاد السفلي، الاقتصاد غير المسجل، اقتصاد الباب الخلفي، الاقتصاد المقابل.
- تتعد خصائص الاقتصاد الموازي ومن أبرزها:
 - ✓ انخفاض الدخل نتيجة قلة العوائد من أنشطة الاقتصاد الموازي وبالتالي لا تفرض عليها ضرائب.
 - ✓ انعدام توافر الأمان الوظيفي وذلك لاحتمال العرض للطرد في أي وقت.
 - ✓ طول ساعات العمل بسبب انخفاض الدخل والاعتماد على الأعمال كثيفة اليد العاملة.
 - ✓ قلة الانضمام إلى الضمان الاجتماعي أو عدمه، فالعاملون لا يتمتعون بالتأمين الصحي ولا يستفيدون من منح التقاعد أو التأمين على الأمراض أو البطالة.
- إخلاء مسؤولية
يعد تعظيم الأرباح الهدف الرئيسي للقطاع النظامي بينما توليد الدخل يعد الهدف الرئيسي للقطاع الموازي. أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية لراحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً لبيانات المتاحة من الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والتأهيلية وغيرها من المشورة المهنية عند النظر في القيمة أو تكلفة البديل أو العائد في أي قرار.
- لا يوجد حواجز لدخول السوق الموازية بينما توجد بالأسواق النظامية حواجز وقوانين تحكم الدخول للمساواة الكاملة ومعدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المحتملة تعتمد السوق الموازية على كثافة العمال بينما تعتمد السوق النظامية في الغالب على كثافة رأس المال، وقرار يتخذ بناء على الدراسة أو أية خبرة أو ضرر يلحق أو غير ذلك من أسباب أو فرصة ضائعة أو غيرها من أسباب قد تنشأ باستخدام هذه التنوع أنشطة الاقتصاد الموازي بين الأنشطة المشروعة وغير المشروعة كالتالي:
 - ✓ أنشطة مشروعة: ومنها أنشطة الصناعات الصغيرة والقطاع الحرفي والمهني وأنشطة اقتصادية تنتج سلعاً وخدمات مشروعة يتولد عنها دخول غير واضحة وغير مصرح بها للسلطات المالية والاقتصادية.
 - ✓ أنشطة غير مشروعة: ومنها غسيل الأموال وتهريب البضائع المشروعة والدخول المتولدة بطريقة شرعية، لكن لا يعلن عنها للإدارات الضريبية.
- تتنوع أنشطة الاقتصاد الموازي بين الأنشطة النقدية وغير النقدية كالتالي:
 - ✓ أنشطة نقدية: وهي تلك الأنشطة التي تنتج سلعاً وخدمات يمكن تبادلها من خلال الأسواق وتستخدم النقود كوسيط للتبادل، قد تكون مشروعة أو غير مشروعة.
 - ✓ أنشطة غير نقدية: وهي الأنشطة التي تنتج عنها سلع وخدمات حقيقية، ولكن لا يتم تبادلها من خلال الأسواق، فيتم تبادلها بأساليب غير رسمية كاستخدام المقايضة أو قد تستهلك ذاتياً عن طريق الوحدات المنتجة لها وقد تكون مشروعة وغير مشروعة.
- تتنوع أنشطة الاقتصاد الموازي بين أنشطة الدخل الاقتصادي الكلي وأنشطة الدخل الضريبي كالتالي:

- ✓ الدخل الاقتصادي الكلي: تحدد النظرية الاقتصادية الدخل على أنه مقدار الحد الأقصى من الاستهلاك الذي يمكن تحقيقه خلال فترة زمنية معينة وذلك دون تغيير رصيد الثروة، وبذلك فالدخل يشمل كلا من الاستهلاك السوقي وغير السوقي.
- ✓ الدخل الضريبي: يقصد به الدخل المحدد من وجهة نظر النظام الضريبي ويعكس القاعدة الضريبية للدولة فهو يتضمن عناصر لا يمكن اعتبارها من قبيل الدخل الاقتصادي، فالأرباح الرأسمالية الناتجة من بيع الأصول الثابتة لا تدخل ضمن الدخل الاقتصادي في حين أنها تمثل جزءاً من الدخل الضريبي، ومن ناحية أخرى لا تدخل قيمة الإنتاج العائلي في الدخل الضريبي رغم أنها جزء من الدخل الاقتصادي.
- توجد آثار سلبية للاقتصاد الموازي أهمها الارتفاع معدلات البطالة، والمبالغة في معدل التضخم، وانخفاض الإيرادات الضريبية، وانخفاض معدلات نمو الدخل العام.
- تُعد مشكلة البطالة من أهم المشاكل التي تُورق صُنَّاع السياسات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية ولا زالت، بسبب ارتباطها بزيادة معدل الجريمة.
- إخلاء مسئولية
- قد يؤدي تزايد حجم العمالة الأجنبية إلى توفير مناخ لاستغلال بعض العناصر، للقيام بأعمال تُسهم في أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للاتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من مستويات الجريمة. كما أن لها دور في اتساع حجم الأنشطة الخفية، مثل التسير التجاري وغسيل الأموال. كما يؤثر تزايد حجم العمالة الأجنبية في السياسات الاقتصادية والأمن الاقتصادي. الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة. إلا أنها لا تقدم أي إشارات أو تعديلات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني.
- يعتمد الاقتصاد الخفي في أغلب أنشطته وتعاملاته على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل نسبة فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو المتوقفية أو الملائمة أو حداثة المعلومات. ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في 90% من المنشآت المسجلة؛ وذلك لأن متابعة الأنشطة التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قرار يتخذ عليه على الدراسة أو غير مباشر أو غير مباشر في التعامل مع الشركات الكبيرة، والتي يُشترط لها الدراسة وبحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.
- متابعة حسابية دقيقة.
- التضخم والذي قد يدفع المستهلكين لإحلال السلع/الخدمات في نظام خفي محل تلك التي يتم انتاجها في قطاع رسمي. وعليه، فإن ارتفاع الأسعار قد يؤدي إلى زيادة الانشطة في الخفاء والتهرب من دفع الضرائب، مما يؤثر سلبياً على نمو الاقتصاد في المملكة.
- تزايد حجم الانفاق على السلع الاستهلاكية والترفيهية يؤثر على تنامي ظاهرة الاقتصاد الخفي، حيث بلغت حجم القروض الاستهلاكية وقروض بطاقات الائتمان (451.6) مليار ريال في عام 2022م، مقارنةً بعام 2021م والتي بلغت (428.4) مليار ريال.
- بلغ حجم الاقتصاد الموازي بالمملكة العربية السعودية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وفق تقديرات صندوق النقد الدولي في عام 2015م نسبة 14.7%، مقارنة بنسبة 18.9% في عام 1991م حيث بلغ المتوسط خلال الفترة (1991-2015) نسبة 16.7%.

التوصيات

فيما يلي أبرز التوصيات للحد من ظاهرة الاقتصاد الموازي:

- تجربة الأسلوب التدريجي في تطبيق الأنظمة واللوائح والأنظمة التي تعمل على محاولة ضم الأنشطة الخفية المشروعة الى الاقتصاد الرسمي؛ لأن العاملين بتلك الأنشطة ليسوا في وضع يمكنهم من الامتثال مباشرة لتلك التعديلات والتنظيمات.
 - تشجيع البحوث والدراسات واتاحة المعلومات والبيانات المتعلقة بالاقتصاد الموازي وأنشطته؛ ليساعد في وضع سياسات وإجراءات من شأنها خفض حجم الاقتصاد الموازي وتقليص أنشطته ومكوناته.
 - الاهتمام بالبرامج الداخلية والخارجية لتطوير وتأهيل وتدريب موظفي هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، وتفعيل مشاركتهم بالندوات والمؤتمرات المختلفة. بل وإنشاء أكاديمية تدريبية متخصصة للمساهمة في رفع الكفاءات الوظيفية للعاملين بها، كأكاديمية الضرائب المالىزية.
- إخلاء تسريع خطوات التحول الرقمي بحيث يقوم الاقتصاد بالاعتماد على قواعد البيانات وتخزينها وتداولها على المنصات الالكترونية بدلا من الاعتماد على المستندات والأرشيف الورقية، والاستمرار في بذل الجهود نحو المتاح من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من التخصصات والخبراء في هذا الشأن، ونسعى غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة زيادة نسبة الشمول المالي، والتي تعتبر من أهم الإجراءات لدمج الاقتصاد غير الرسمي مع الاقتصاد الرسمي. فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذه أي مسؤول أو مدير المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى الاقتصاد الرسمي بحيث تكون أقل من تكاليف الدراسة الاستمرارية في القطاع غير الرسمي. جذفها دون إشعار مسبق.
- الانضمام إلى المعاهدات والاتفاقيات الإقليمية والدولية المتعلقة بالأنشطة غير المشروعة والجرائم الاقتصادية، وتدعيم سبل التعاون الإقليمي والدولي في هذه المجالات.

المراجع

■ المراجع العربية:

- أروى عبد الرؤوف: الاقتصاد الخفي: أسبابه وآثاره (تقدير اقتصادي إسلامي)، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة اليرموك، الأردن، 2009، ص: 12.
- جمال حسن: حجم الاقتصاد السري في مصر من خلال الأسباب والمؤشرات، مجلة آفاق للدراسات التجارية، العدد 2، 2005، ص: 57-102.
- حامد المطيري: قياس حجم الاقتصاد الخفي وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية مع دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1970-2009)، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، قسم الاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2012.
- خالد المطرفي: كيف استأصلت السعودية خلايا «اقتصاد الظل» السرطانية؟، صحيفة الرياض، 13 فبراير 2023، <https://www.alriyadh.com/1997318> أعدت من الجيات الدولية والجهات الدولية، الاقتصاد السري دراسة في اليات الاقتصاد الخفي وطرق علاجه)، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2002، ص: 6، 8، 63. أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعى غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة. إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني.
- عاتق وليم: الاقتصاد الظلي (المفاهيم-المكونات-الأسباب-الأثر على الموازنة العامة)، مؤسسة شلياب المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة. عبد الحكيم الشرفاوي: التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2006، ص: 168، 181.
- عبد العزيز الحواس: مدى فعالية الضوابط الأمنية في تنظيم عملية استقدام العمالة الأجنبية من وجهة نظر الجهات المعنية، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2005.
- عقبة نصيرة، مجدولين دهينة: الاقتصاد غير الرسمي في القطاع المصرفي الجزائري (الآثار وطرق المواجهة)، ملتقى الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، (الآثار وسبل الترويض)، المركز الجامعي "مولاي الطاهر" سعيدة، الجزائر، 20-21 نوفمبر 2007، ص 2.
- علي بودلال: تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر (مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان-الجزائر، 2007، ص: 35، 36.
- فريدريك شنايدر، دومينيك إنستي: الاختباء وراء الظلال " نمو الاقتصاد الخفي " سلسلة قضايا اقتصادية، العدد 30، مارس 2002، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ص 7.

- كريم جوهر: القطاع غير الرسمي في مصر وكيفية دمج أنشطته المشروعة في النشاط الاقتصادي الرسمي، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2005، ص: 12، 13.
- ليلي المطيري: أثر الاقتصاد الخفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، رسالة منشورة، جامعة الملك سعود، 2014.
- مجد ميخائيل: اقتصاد الظل في سورية وآليات علاجه دراسة تحليلية مقارنة لتجارب تاريخية، كلية الاقتصاد جامعة دمشق، ٢ مايو ٢٠١٥، ص 16-17.
- محمد السهلي: علاقة البطالة بالجرائم المالية، رسالة ماجستير، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2003.
- محمد كنفوش: الاقتصاد الخفي وآثاره على التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة البليدة، الجزائر، 2004/2005، ص: 7.
- محمد عباس: الاقتصاد غير الرسمي في مصر المشكلات والحلول، أوراق سياسية، المعهد المصري لإخلاء مسئولية للدراسات، ٢٠ مارس ٢٠١٩، ص: ١١.
أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية لدراسة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من قبل عبد الحميد: الاقتصاد الخفي، دار الوفاء لدينا للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن. وتسعى غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات. ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات

الم ■ الهيئات الحكومية:

- قرار يتخذ بناء على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مماثل أو غير مماثل أو فرصة ضائعة أو خسارة يجب قد تنشأ باستخدام هذه البنك المركزي السعودي، التقرير السنوي السابع والخمسون، المملكة العربية السعودية.
- المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، بيانات المنشآت للربع الثالث لعام 2023م.
- الهيئة العامة للإحصاء، بيانات السجلات الادارية لإحصاءات سوق العمل، المملكة العربية السعودية.
- الهيئة العامة للإحصاء، مؤشرات احصاءات سوق العمل، المملكة العربية السعودية.
- هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، "فاتورة" منظومة الفوترة الإلكترونية، المملكة العربية السعودية.

■ References:

- Elizabeth Stuart ,Emma Samman and Abigail Hunt ، **Informal is the new normal improving the lives of workers at risk of being left behind** , January 2018 working paper 530. P.14.
- Medina, L. and Schneider, F. (2018) **Shadow Economies around the World: What Did We Learn over the Last 20 Years?** African Department, IMF Working Papers 18/17, Page: 67,74.